جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعه بابل
كليه الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

واقع البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤/٢٠٢٠

(الاسباب والحلول)

بحث مقدم من قبل الطالبان

سجاد كاظم حارث فرج - عباس مرتضى زهير هادي

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بابل / قسم العلوم المالية والمصرفية -
وهو كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

اشراف

أ .م. د . عبد الجاسم عباس الخالدي

١٤٤٥ هـ ٢٠٢٤ م

﴿ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾

سورة القلم –الآية ١

الإهداء

لوجه الله تبارك وتعالى والحمد لله الذي هداني لهذا وأعانني فيه...

إلى من أمرني بطلب العلم من المهد إلى اللحد . . .

نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم

إلى من بنعمه تربيت وبمائه ارتويت وبأرضه سعيت

وطني الجريـــــح

إلى من بذكره عطر دربي و دفعني إلى تقديم المزيد من العطاء...

والدي

إلى من رفعت حاجبها إلى السماء و أغدقت عليّ ببركات دعائها...

والدتي العزيزة

إلى الذي ساندني ودفعني إلى أعلى درجات التقدم والنجاح

في العلم إساتذتي الاعزاء

إلى زملائي في دراستي لكم ثمرة تعبي...

تقديراً و احتراماً

وأسأل الله سبحانه حسن القبول ..

الباحثان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿نِعْمَةً مِنْ عِنْدِنَا كَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ شَكَرَ﴾

صدق الله العلي العظيم القمر:(٣٥)

شكر وامتنان

باسمه تعالى ابتدأ وافتتح ، و باسمه إن شاء الله أختمُ ما به ابتدأتُ ، باسمه الجليل مالك الملك الذي استخلفنا وكلفنا في الأرض لننوب عن جلالته عز شأنه، في كل أمر به

ثم الحمد لله ذي المنة والفضل ، إذ شرفني وسخر لي من أعانني من الأساتذة الأكفاء الادلاء والعلماء الأجلاء لجمع ما تيسر جمعه من المصادر والأقوال.

وأفضل الصلاة وأتم التسليم على صاحب الوحي الأمين محمد (ص) الذي اقتدينا بهديه عبر العصور قائدا ، وتأسينا به معلما وسرنا على نهجه لنعلم الكتاب والحكمة فكان لنا على الدوام داعيا إلى الله وسراجا منيرا.

وعلى آله الطيبين الأطهار الذين ما اقتد بهم مقتد حق الاقتداء إلا اهتدى واستقام. وما أنكر منكر عملهم وفضلهم بظلم إلا ضاع في الظلام.

وعلى صحبه المنتجبين الأخيار الذين كانوا حوله كالنجوم والأقمار. وعلى التابعين وتابعي التابعين ومن تبعهم بإحسان من العلماء والمجاهدين والعاملين إلى يوم الدين. وبعد حمد الله وشكره الذي هداني ووفقني لانجاز هذا العمل وألهمني الصبر والتحمل لما واجهتني من صعوبات واعترافا بالفضل لأهله.

وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور (**عبد الجاسم عباس**) لما بذل من جهود كبيرة من خلال آرائه وتوجيهاته القيمة أثناء مدة إعداد البحث. وفقه الله وأدام عليه نعمة التواضع. لمده يد العون والمساعدة في كتابة واتمام هذا البحث .

الباحثان

المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	جـ
المحتويات	د
المقدمة	١
المبحث الأول	٢ ــ ١٤
المبحث الثاني	١٥ ــ ٢٩
المبحث الثالث	٣٠
المصادر	٣١ ــ ٣٥

المقدمة

أصبحت البطالة اليوم إحدى اخطر المشكلات التي تحدد المجتمعات المعاصرة عموما وإحدى التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجهها دول عديدة في العالم لا سيما النامية منها. لما تخلفه من أثار وتداعيات سلبية عديدة فعلى الصعيد الاقتصادي فآثارها تنصب على نوعية الثروة البشرية، إذ تؤدي البطالة إلى الفقر وضعف القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية فضلا عن تدهور التعليم وسوء الرعاية الصحية ، أما الصعيد الاجتماعي فإنها أفضت إلى تفكك وتفسخ العلاقات الاجتماعية، وأيضا على الصعيد الأخلاقي فهي أدت إلى الانحراف والجريمة والعنف ، وتذهب تداعيات البطالة أيضا وبشكل كبير وملموس على مجمل الوضع السياسي إذ ينجم عن البطالة توترات واحتجاجات ومطالبات تؤثر على استقرار النظام السياسي الأمني في البلاد بشكل كبير، وهو ما نلاحظه في العديد من المجتمعات والدول العربية ومن ضمنها العراق ، إذ استشرت ظاهرة البطالة بشكل واضح وتفاقمت معدلاتها بعد أحداث عام (٢٠٠٣) الأمر الذي يتطلب من الجهات ذات العلاقة في الحكومة المركزية والباحثين ومنظمات المجتمع المدني تسليط الضوء عليها للحد منها وتقليل تداعياتها وتأثراتها السلبية . فقد بلغ عدد سكان العراق عام (٢٠٠٣) حوالي (٢٦,٣٤) مليون نسمة ، قدرت معدلات البطالة بنحو من مجموع السكان النشطين اقتصاديا والبالغ عددهم (٤٤٠) بحسب الإحصائيات الرسمية ، وانخفض معدل البطالة في البلاد إلى (١١١) من نسبة السكان النشطين اقتصاديا والبالغ نسبتهم بـ (٥٨,٩٩) من مجموع السكان لعام (٢٠١٤) والبالغ تعدادهم (٣٦,٠٠) مليون نسمة . أن التفاوت بين النسب المحددة للبطالة يعود إلى عدم توافر إحصائيات ومسوحات ديمغرافيه دقيقة عن ، وعدم شفافية البيانات المتعلقة بالبطالة ، لأنها تدل على مدى حجم الطاقة البشرية المهدورة والمهمشة ويجسد خطورة البطالة باعتبارها مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية بكل أبعادها ومضاعفاتها وهي تزداد اتساعا طالما أن فرص العمل الجديدة تعجز عن استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل . لهذا فخارطة البطالة في العراق غير واضحة المعالم إلا أنها تدل على وجود منخفضات شاسعة للعاطلين عن العمل وتنوع في تضاريس البطالة ، وفي مسح لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ، أكد ارتفاع نسبة البطالة في العراق. ومن الأفضل لنا أن نحدد الأسباب الخاصة بالبطالة وأنواعها والتي من خلالها يمكن أن نوضع تصور للسياسات المناسبة التي تعالج المشكلة .

اولا : مشكله البحث

تمتاز سوق العمل العراقية بالارتفاع المستمر في مدخلاتها عرض العمل مقابل بطء في استجابة الطلب على العمل) لها، ويعود سبب ذلك إلى عدة عوامل مثل ضعف معدلات الاستثمار والادخار، وتراجع الطاقات الإنتاجية، وتدمير للبنى التحتية، وهروب لرؤوس الأموال المحلية إلى الخارج بحثا عن الأمان، وعدم توفر البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كل ذلك ولد ضعفا في القدرة على توليد فرص للتشغيل وتفاقم معدلات البطالة ولا سيما بين فئة الشباب (١٥-٤٥) سنة، وخاصة الخريجين منهم في البلاد .

ثانياً : أهمية البحث

للبحث أهميتان رئيسيتان هما الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية، فالأهمية النظرية للبحث تنحصر من خلال جمع معلومات نظرية ومرجعية ذات صلة بمشكلة البطالة من حيث الأسباب والآثار المترتبة عليها وكيفية معالجتها وما هي الآثار التي تتركها على الفرد والمجتمع وخاصة في المجتمع الذي يعاني من الأزمات. هذا الكم المتواضع من المعلومات يمكن أن يستفيد منها الباحث عند تصديه لمشكلة البطالة كون الأهمية النظرية للبحث تنعكس بشكل تراكمي ذات صلة وثيقة بمشكلة البطالة. أما الأهمية التطبيقية للبحث فإنها تنعكس في تطبيق المعرفة الاجتماعية المتخصصة على مشكلة البطالة. ومن خلال التعرف على أسبابها لكي يمكن من إعطاء معالجات مناسبة للتخفيف من أثارها على المجتمع .

ثالثا : فرضية البحث

انطلق البحث من فرضية مفادها (إن عدم التوازن بين مدخلات سوق العمل العراقية ومخرجاته أدت إلى الإخلال بقوى العرض والطلب على العمل فيه الأمر الذي أفضى إلى تفاقم البطالة في البلاد)

رابعاً : منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي (Descriptive Analysis) المقترن بتحليل البيانات والمعلومات التي تتعلق بأسباب تفاقم هذه المشكلة في المجتمع العراقي والآثار الاجتماعية المترتبة عليها بالاعتماد على البيانات الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وما ينشر في المصادر والمراجع العربية .

خامساً : اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الأهداف التالية :

١. أيجاد تفسيرات علمية لمشكلة البطالة .
٢. التعرف على أنواع البطالة .
٣. التعرف على مستوى العلاقة بين السكان في العراق والعاطلين عن العمل .
٤. التعرف على إشكالية العلاقة بين المجتمع العراقي ومشكلة البطالة .
٥. الوقوف على الآثار السلبية التي تتركها مشكلة البطالة في المجتمعات التي تعاني من الأزمات لكي يتمكن المجتمع من التصدي لهذه الآثار والتحرر من مشكلاتها وسلبياتها .

سادسا: حدود البحث

الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية : ٢٠٠٤ – ٢٠٢٠

المبحث الاول

الإطار النظري

البطالة – المفهوم – الأسباب – الأشكال

انتهجت الدول النامية ومنها الدول العربية مسارات تنموية مختلفة بقصد تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تلك المسارات أثبتت أنها غير قابلة للاستمرار على المدى المتوسط أو البعيد. ففي منتصف الثمانينات وعلى اثر الانخفاض الكبير في عائدات النفط أفرزت السياسات التنموية السائدة حينها جملة من المشاكل التي تطلب تجنب أثارها أحداث إصلاحات اقتصادية وإعادة الهيكلة . كما أدت تلك السياسات إلى هيمنة القطاع العام على جميع الأنشطة الاقتصادية وتراكم الديون وارتفاع معدلات البطالة وأصبح القطاع العام هو محرك النمو الاقتصادي وهو الذي يوفر فرص العمل وهو الذي يقدم الخدمات الاجتماعية . وعملت أيضا على وضع يعتمد فيه السكان على " دولة الرعاية " في تخطيط حياتهم وتوجيهها . وفي هذه الحلقة المفرغة أصبحت الدولة أسيرة لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية المفتوحة . وفيما يتعلق بقطاع العمل فقد سادت فترة السبعينات والثمانينات أوضاع خارجية مؤاتيه ، إذ بفضل ازدهار حركة التشييد والهجرة الخارجية عمل ذلك على استيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة المتزايدة في الوطن العربي خاصة لاسيما العمالة القادمة من القطاع الزراعي وأعمال الريف .

وأصبحت الهجرة الخارجية هي الهدف الأساسي في البلدان التي تكثر فيها اليد العاملة ولم يكن التعليم والمهارات من المتطلبات الأساسية للعثور على عمل في قطاع الخدمات وقطاع البناء والتشييد في دول الخليج العربي بشكل خاص ، لذا لم يكن هناك أي اهتمام بمستوى اليد العاملة التي اختارت الهجرة . من دول مثل مصر والأردن والجمهورية العربية السورية واليمن . وكانت فرص العمل في دول الخليج مضمونة تقريبا بغض النظر عن التعليم أو المهارات. أما فترة التسعينات انتفت الحاجة بعد تشبع القطاع العام ، فأصبحت فرص العمل المتوافرة للوافدين الجدد على سوق العمل مركزة في القطاع الخاص الذي ركز على مستوى من المهارات أرقى وأكثر تنوعاً مما فتح المنافسة أمام شتى الجنسيات ومع تغيير هيكل الطلب على العمل من هذه المعادلة في معظم الدول العربية إلى تفشي ظاهرة البطالة بوتائر عالية ، واستلزم الوضع إجراء

تغييرات موازية من جانب العرض لليد العاملة من أجل تحسين المهارات والقدرات ونوعية اليد العاملة عموماً.

وعمل عدم أو قلة التجاوب مع هذه المتغيرات، فضلا عن اعتماد أساليب إنتاج تعتمد على كثافة رأس المال إلى تصاعد معدلات البطالة والعمالة الناقصة . وأدركت الحكومات العربية بذلك أهمية العمل على تنويع مصادر إيراداتها وتخفيف اعتمادها الكبير على القطاعات التقليدية غير المنتجة وعلى إيرادات النفط للدول (النفطية والمعونات الخارجية المتناقصة باطراد، فضلاً عن سياسات الإصلاح المطلوبة لتشجيع الصادرات وزيادة كفاءة القطاع الخاص وتخريج عاملين أكثر مهارة ومرونة والحد من ظاهرة الفقر بتسريع وتيرة نمو الهياكل الإنتاجية في البلدان العربية وردم فجوة التخلف الاقتصادي(سلمان،https://hrdiscussion.com/downloadfile).

وقد أصبحت البطالة اليوم إحدى اخطر المشكلات التي تهدد المجتمعات المعاصرة عموما وإحدى التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجهها دول عديدة في العالم ، لما لها من أثار وتداعيات سلبية عديدة فعلى الصعيد الاجتماعي تؤدي إلى تفكك العلاقات الاجتماعية وتفسخها ، أما على الصعيد الأخلاقي فهي تؤدي إلى الانحراف والجريمة والعنف والإرهاب أما على الصعيد الاقتصادي وآثارها على نوعية الثروة البشرية إذ إن البطالة تؤدي إلى الفقر وضعف القدرة الشرائية وبالتالي مستوى الإنتاجية بالإضافة إلى تدهور التعليم و سوء الرعاية الصحية ، كما إن تداعيات البطالة تنسحب أيضا وبشكل كبير وواضح على مجمل الوضع السياسي حيث ينجم عن البطالة توترات واحتجاجات ومطالبات تؤثر على استقرار النظام السياسي القائم بشكل كبير وهو ما يلاحظ في المجتمعات النامية خاصة ومنها الدول العربية (الراوي، ٢٠٠٩ ص٣٤)

اولا : مفهوم البطالة :

يعد مفهوم البطالة من المفاهيم التي احتلت أهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة على اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من حيث البحث والتحليل، كما شغل اهتمام أصحاب القرار السياسي، فضلا عن انه نال اهتمام الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين بوصفه موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم على الساحة الدولية . وتمثل مشكلة البطالة إحدى أهم إفرازات الأزمة الاقتصادية في العالم، فالبطالة ظاهرة اقتصادية كلية تعاني من

أثارها العديد من الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية، لذلك اختلفت وجهات النظر بالنسبة للاقتصاديين في إعطاء مفهوم موحد للبطالة، فعرفت في اللغة والقاموس الاقتصادي ومن قبل الباحثين الاقتصاديين والاجتماعين وكما يلي :

لغة عرفت البطالة في اللغة وكما ذكر في مختار الصحاح بأنها " بطل الأجير – يبطل – بطالة ، أي تعطل فهو بطال، بمعنى إنها تعني التعطل عن العمل (الرازي، بدون سنة، ص٥٦).

وعرفت في القاموس الاقتصادي بأنها تعني " الأجير الذي فقد مصدر رزقه وتعطل عن العمل (الوزان، ١٩٩٧، ص ١٣) .

بينما عرف القاموس السياسي البطالة بأنها " التوقف عن العمل أو عدم وجود أمكانية تشغيل الأيدي العاملة بسبب الوضع الاقتصادي " (الزهيري والكيالي ١٩٧٤ ص١٢١).

كما عرفت البطالة على أنها " الحالة التي لا يستطيع فيها الأفراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة، نتيجة لعوامل خارجه عن ارادتهم، بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه ، وهو ما يطلق عليه بالبطالة الكاملة (Full Employment) (السوداني، ٢٠١٠، ص٩٠). وعرف بعض الاقتصاديين البطالة تعريفا شاملا من كونها تعبر عن " عدم أمكانية النظام الاقتصادي والاجتماعي على خلق فرص استغلال واستثمار وتشغيل اقتصادي ولعوامل الإنتاج فيه متمثلة بالعمل ورأس المال والأرض والتنظيم لأسباب عديدة، وما يترتب على ذلك من خسارة اقتصادية واجتماعية على أصعدة متعددة " (الراوي، ٢٠٠٩ ص٢٠) . وعرف آخرون البطالة على أنها " الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عن تلك المستويات خلال مدة زمنية معينة، أي أن حجم العمل يعكس حجم الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل (فجوة البطالة) " (الطحاوي ، ١٩٨٤ ، ص ٧٨) .

ومن جانب أخر اتفق معظم الاقتصاديين مع التعريف الواسع للبطالة الذي أوردته منظمة العمل الدولية (ILD) والذي نص على أن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر عليه وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده " (زكي ، ١٩٧٧ ،ص٣٩) . وحسب هذا التعريف حددت الحالات التي يعتبر فيها الشخص عاطلا عن العمل وهي :

١. العمال المحبطون وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل لكنهم لا يحصلون عليه .
٢. – الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون أرادتهم، في حين أنه كان بإمكانهم العمل طول الوقت
٣. –العمال الذين لهم عمل ولكنهم إثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا عنه بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض والعطل وغيرها من الأسباب .
٤. العمال الذين يعملون أعمالا أضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم يعملون لحساب أنفسهم .
٥. الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن، والذين أحيلوا على التقاعد .
٦. الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلبة والذين بصدد تنمية مهاراتهم
٧. الأشخاص المالكين للثروة والمال والقادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه .

وعرف نادر الفرجاني البطالة بأنها " تعبير عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية، وحيث الغايات من العمل متعددة بتعدد مفاهيم البطالة، وكما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٢٢) على أن لكل شخص الحق في العمل وفي حرية اختيار عمله، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، ونصت المادة (٢) على اعتراف الدول الأطراف في هذا العهد لكل شخص الحق في التمتع بشروط عادلة ومرضية " ((الفرجاني، ١٩٩٩، ص٢٢)

وحرص الإسلام دين الحق والعدالة والمساواة على العمل وجعله عبادة وواجب على كل من هو قادر عليه، ولا يحل لمسلم أن يتقاعس عن طلب رزقه، وحذر من البطالة ونهى عن الكسل والتواكل، وحرم البطالة حتى ولو كانت بسبب الغنى، فحرص الإسلام دائما على القضاء على

البطالة وسد منافذها، كما أن تحريم البطالة في الشرع الإسلامي يجر معه تحريم المسألة (التسول)، لأنه من لا يعمل يضطر إلى المسألة، فالمسلم يمكن له أن يفاضل بين العمل والبطالة فهو غير وارد كما أن الإسلام لا يمنح مساعدات للعاطلين عن العمل لأنها هدر لموارد المجتمع على غرار المعرفة وتعطيل للعامل وضياع طاقته ((العبيدي، ٢٠٠٤، ص ٧٠)

ثانياً : أسباب البطالة :

تختلف أسباب البطالة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ومن دولة لأخرى، إلا أنها في العموم تتصف ببعض الصفات أو السمات المشتركة، فيرجع البعض أسباب هذه المشكلة الجزء هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصادات كالاقتصادات النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية مثل اختلالات ميزان مدفوعاتها وعجز الموازنة العامة، فضلا عن وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار، وبالتالي الإنتاج والاستهلاك (فرج، ٢٠١٣ ص١٦١) .

وأن التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة وظهورها امرأ لا يمكن تجاهله لأنه في النتيجة يسهم في وضع الحلول والمعالجات لهذه المشكلة التي تؤثر من حيث مداها وتأثيرها على حياة السكان ومن أهم هذه الأسباب :

١ – التخلف الاقتصادي : يعد سبب اجتماعي المنشأ، فكلما زاد التضخم السكاني زادت نسبة البطالة ارتفاعا، وذلك أن الزيادة السريعة في معدلات النمو السكاني وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل، فالنمو السكاني يؤدي إلى زيادة نمو القوى العاملة (صالح، ٢٠٠٤، ص٩٠).

٢ – البطالة تظهر مع ظهور مرحلة الانكماش وتختفي في مرحلة الانتعاش، إذ هي جزءا من حركة الدورة الاقتصادية في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة(حسين، ٢٠١٢، ص٨٤)

٣ – التقلبات الموسمية، تخضع بيئة الأعمال للتقلبات الموسمية التي تحدث فيها فتترك أثرها تجاه الركود في فصول معينة من السنة، وباتجاه الرواج في فصول أخرى ومن هذا يتبين أن التقلبات الموسمية من حيث انتظامها ومداها وتؤثر في حركة البطالة (عبد الخضر، ٢٠١٠ ص ٦٤).

٤ – عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذ لم يؤد الإنتاج إلى ربح كان يلبي طموحاتهم .

٥ – إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وخاصة العربية فيها (الدباغو الجرمود، ٢٠٠٣ ص٣٦١) .

٦– التزايد السكاني الذي يؤدي إلى دخول أعداد جديدة من العاملين إلى سوق العمل، وبالتالي نشوء ظاهرة البطالة إذا لم توفر فرص عمل جديدة، وإضافية لهؤلاء الداخلين الجدد (عبدالله، ٢٠٠٦، ص ١٢)

٧– تدهور الكفاية الصناعية للقوى العاملة وأن هذا السبب يعمل على زيادة العطل بين العاملين وهو استعمال المبتكرات والمستحدثات العلمية وبشكل واسع، إذ أن التغييرات الفنية الدائمة والطارئة كثيرا ما يؤدي إلى أن يفقد بعض العاملين أعمالهم(الخضر، ٢٠١٠، ص ٦٤)

٨ – الركود في الأسواق إذا كانت حالة الأسواق جيدة زاد الطلب على الإنتاج ، وبالتالي زاد الطلب على العمال ، وإذا كانت حالة السوق في ركود ، فإن القائم بالعمل يقوم بتسريح بعض العمال في حالة إطالة فترة الركود، فيؤدي ذلك إلى البطالة والتسول أيضاً.

٩ – ضعف الكفاية الخبراتية والأخلاقية والشخصية لا ريب أن وجود هذه النواقص في شخص كافية لجعله غير أهل للقيام بأي عمل. إن الأشخاص الذين لا يملكون الأمانة والقوة والثقة والابتكار والإنتاج ، يصبحون في عداد المتعطلين ، وربما في عداد المتسولين أيضاً (عبد الحليم، ١٩٩٧، ص ٩).

١٠ – عدم قدرة الدول العربية استثمار الموارد البشرية المتوفرة فيها إذ لم تصل فيها إلى مرحلة التشغيل الكامل، حتى بالنسبة للدول خفيفة السكان مثل الكويت (الخضري ،١٩٨٩ ،ص ٧).

١١– الرد على طالبي العمل بعدم وجود وظائف شاغرة أو قلة خبرة المتقدم أو عدم توفر المناصب في الاختصاص المطلوب ...الخ (قاسمي، ١٩٩٢، ص ١٨٠) .

١٢ – حالات الكساد الاقتصادي التي تحدث نتيجة الأزمات الاقتصادية والتي تؤدي بدورها إلى توقف المشاريع والمصانع والوحدات الإنتاجية والخدمية عن العمل وبالتالي تسريح العاملين فيها (ويرنت، بدون سنة ، ص ١٦٦) .

١٣-عدم التوازن في العرض والطلب على عناصر الإنتاج ومنها قوة الإنتاج (عبدالله، ٢٠٠٦، ص١٣).

١٤ -نقص المعلومات في سوق العمل بحيث أن الباحثين عن فرص العمل لا يعلمون بوجودها في الوقت المناسب، وبالمقابل فان أرباب العمل يجهلون أو لا يملكون المعلومات الكافية عن قوة العمل المتاحة من حيث العدد والمؤهلات وأماكن تواجدها وما إلى ذلك (عبدالله، ٢٠٠٦ ،١٣)

١٥ -هنالك أسباب فنية تنتج عن تغييرات في دالة الإنتاج أو بمعنى آخر في نسب عناصر الإنتاج مثل الآلة ورأس المال بدلا مـن الأيدي العاملة وهذا ما ينتج عنه البطالة الهيكلية (عجوه ، ١٩٨٥ ، ص ٢٧-٢٨) .

١٦- عدم الاستغلال الكفوء للثروات الطبيعية بسبب ندرة المنظمين وضآلة المدخرات وسوء توجيهها، وضعف الحافز على الاستثمار لضيق السوق المحلي والتخلف التكنولوجي الذي يربط المنتجين في الاقتصاد المتخلف بالوسائل البدائية في الإنتاج (عمر، ١٩٩٤، ص ١٦).

١٧- ثبات الأجور وعدم تغييرها بما يتلاءم مع الاتجاه التضخمي للأسعار، أو تضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع أو الانتقال من صناعة إلى أخرى .

١٨ - الافتقار إلى المهارات الأساسية مع انعدام فرص العمل الفعلية في مجال الصناعات التحويلية(الاشوح، ٢٠٠٣، ص٨٠).

١٩ - تخلف النظام التعليمي وعدم مواكبته لاحتياجات الاقتصادات النامية، مما أدى إلى دخول أعداد متزايدة من الخريجين إلى سوق العمل في وظائف مكتبية وإدارية (عبدالله ٢٠٠٦، ص ١٣-١٤).

٢٠ - الاضطرابات السياسية والحروب الأهلية والقلاقل والنزاعات الدولية التي تعصف باقتصاد المجتمعات إلى تحدث فيها وتعرقل عمليات النمو والبناء الاقتصادي، وتؤدي إلى تدمير المنشآت وتوقف النشاط الاقتصادي مما يدفع بالعاملين إلى البطالة فيها وكما حصل في العراق

٢١ – الهجرة من الريف إلى المدينة في الدول النامية مما يخلق فائضا كبيرا في عرض العمل في المدن يقابله عجز السلطات عن إقامة المشاريع الاستثمارية التي تستوعب هذه اليد العاملة المهاجرة .

٢٢– نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية الراهنة في العالم وانهيار المعسكر الاشتراكي وشيوع ممارسات التحول إلى اقتصاد السوق، وتحول القطاع العام إلى القطاع الخاص سرت موجة من تسريح العاملين، وتوقفت أو ضعفت حركة التوظيف في القطاع العام مما خلق بطالة كبيرة في صفوف العاملين في الأنظمة المتحولة .

٢٣ –التوجيه غير السليم للموارد المالية.

٢٤–ضعف موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي (زكي، ١٩٧٧، ص ٤٨٨) .

٢٥–عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل، وعدم التوسع في أماكن الإنتاج، أو تنفيذ مشروعات جديدة(فرج، ٢٠١٣ ص ١٦١–١٦٢).

٢٦– عدم قدرة القوانين المنظمة للتشغيل على التحفيز على الاستثمار لان المستثمر يرى فيها إجحافا لا سيما عندما يقع الخلاف بين العامل ورب العامل، ولذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل أفراد عوائلهم ويرفضون توسيع مشاريعهم لان ذلك يتطلب المزيد من العمال وهذا يعني مزيدا من المشاكل الاقتصادية .

٢٧ – انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العضلي والحط من شأنه وفي مقابل ذلك تمجيد للعمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية .

أنواع البطالة :

اتفقت معظم الدراسات التي تناولت مشكلة البطالة على أن أنماطها ليست ثابتة اذ دائما ما تكون متغيرة ومتجددة طبقا لجوانب اهتمام الباحثين وبحسب التصنيع المتبع، وكذلك وفقا لمدة البطالة التي يقضيها العاطلون بلا عمل، لذا فأن صعوبة الالتقاء بين هؤلاء آتية من عدة اعتبارات جوهرية وهي حويتي وآخرون، ١٩٩٨، ص ٢٢):

١- أن البطالة متغيرة ومتجددة على الدوام، بمعنى أنه يمكن أن يضاف إليها ما هو جديد باستمرار .

٢- أنها متداخلة ويصعب فض الاشتباك بين عناصرها ومتغيراتها .

٣- يصعب قياسها، إذ الاختلاف بين الدول في تعريف العمالة والبطالة والعامل والعاطل، ومدة التعطل، وسن العمل، وغير ذلك من العناصر التي تدخل في تكوين العمالة أو البطالة . وعليه يمكن أجمال أنواع البطالة في الاقتصادات، وبحسب ما ورد في الأدبيات الاقتصادية بما يلي:

أ - البطالة بحسب نوع التشغيل : وتضم الأنواع التالية :

البطالة السافرة : وهي التي تعني خلو العامل من العمل على الرغم من قدرته عليه، وكذلك لسبب خارج عن إرادته (الجوهري والشمري، ٢٠٠١، ص ٢٥٨) .

البطالة الجزئية : وهي شكل من أشكال البطالة المقنعة وتتمثل في الأفراد الذين يعملون لبعض الوقت لكنها تختلف عن البطالة المقنعة نظرا للإنتاجية الحدية الموجبة للعاملين لبعض الوقت . (الوحيلي، ٢٠١٦، ص ١٥)

البطالة المقنعة أو المستترة : وتنشأ في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا(الرفاعي، ٢٠٠٤ ص٢٧٠) .

ب - البطالة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي : وتشمل ما يلي :

البطالة الاحتكاكية : وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وقد تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص للعمل (زكي ١٩٧٧، ص (٢٥) .

البطالة الدورية : وهي البطالة الناتجة عن قصور الطلب التي تحدث نتيجة تقلص الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم الطلب الكلي على العمل مع عدم مرونة الأجور الحقيقية نحو الانخفاض، وجاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالتقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في البلد (معروف، ٢٠٠٥، ص ٢١٠) .

البطالة الهيكلية : يقصد بها ذلك النوع من التعطيل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي ويؤدي إلى أيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه، وهي أما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو إلى تغيير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو إلى تغييرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة (العيساوي والوادي، ٢٠٠٠، ص١٣٠).

ج – البطالة بحسب طبيعتها الخاصة. وتتضمن الأنواع التالية :

البطالة الموسمية : وهي البطالة والناجمة عن وجود بعض الأنشطة الاقتصادية التي تتصف بموسميتها كالزراعة والبناء والتشييد والسياحة، فإذا انتهى الموسم توقف النشاط وانقطع الطلب على العمل وازدادت معدلات البطالة (عجوة ١٩٨٥، ص٣١).

البطالة الاختيارية : وتشمل الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فيه بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم مثل الأغنياء وبعض المتسولين وأيضا الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يعملون فيها ويحصلون على أجور عالية منها، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع (مهدي، ٢٠١٠، ص٩٠).

البطالة الإجبارية : وهي الحالة التي يجبر فيها الأفراد على ترك أعمالهم دون أرادتهم مع قدرتهم ورغبتهم في العمل عند مستوى الأجر السائد، أي إنها البطالة الناتجة عن اتخاذ القرارات الرسمية شانها إيقاف عدد من الأشخاص الذين كانوا يعملون أو ناشطون في العمل ولكنهم سرحوا من وظائفهم وأعمالهم قسريا وأصبحوا عاطلين عن العمل (الزهيري، ٢٠٠٦، ص ٤٧) . وهناك أنواع أخرى من البطالة مثل :

- البطالة الطبيعية : وتشمل كلا من البطالة الهيكلية والاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة، ويكون الطلب على العمل مساويا لعرضه (تيشوري، ، ٢٠٠٥ ، ص٥٤) .
- (البطالة العارضة) : وتمتد عادة لفترة زمنية قصيرة وتشكل جزءا من عملية بحث العامل عن عمل مناسب، وبحث رب العمل عن العامل المناسب (سلمان http://hardission.com/hr19088.html) .

- (البطالة الناقصة) : تلك التي تنشأ عندما يكون أنتاج الفرد أدنى من قدراته ويسود هذا الوضع عادة عندما يحول الموقف الاجتماعي من العمل دون قيام العمال المهرة بقبول العمل في مجال تعليمهم أو عندما يشهد الاقتصاد انكماشا، أو عندما يلجأ الاقتصاد إلى اعتماد نهج من النمو الذي يقوم على كثافة رأس المال (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، سنوات متعددة صفحات متعددة الشمري، ٢٠١٣، ص ١٣٧) .

المبحث الثاني

واقع البطالة في الاقتصاد العراقي الأسباب – الأنواع – الآثار والاتجاه

اولا : اسباب البطالة في العراق

تعد البطالة واحدة من المشاكل المزمنة التي تواجه الاقتصاد العراقي لما تخلفه من أثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وخيمة . واستفحلت هذه المشكلة منذ ثمانينات القرن العشرين على أثر تزايد اعتماد العراق على العوائد النفطية (اقتصاد ريعي) ، والتوسع غير المخطط لقطاعات الخدمات غير المنتجة والقطاعات المتصلة بالمؤسسة العسكرية ، يصاحبه إهمال القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة ، فضلا عن إهمال الاستثمار الإنتاجي في النشاطات المدنية وتزايد سيطرة الحكومة على مؤسسات الدولة وتسريح ما يقرب من (مليون) عسكري مجند بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية ، ليدخلوا سوق العمل من دون مهارات تؤهلهم للحصول على عمل يدر دخلا مجزيا . وتفاقمت حدة هذه المشكلة في ظل الحصار الاقتصادي (١٩٩٠-٢٠٠٣) وتدهور مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتراجع مستويات المعيشة وتزايد معدلات البطالة والفقر بفعل الحصار ، وبعد الغزو الأمريكي عام (٢٠٠٣) كان الاقتصاد العراقي يرزح تحت وطأة الظروف القاسية ويعيش في أسوأ حالاته. إذ عد اقتصاداً محطما بفعل الحروب الداخلية والخارجية والعقوبات والإدارة السيئة وتوقف عملية التنمية وتدمير البنى التحتية ومؤسسات القطاع العام وتضاؤل الفرص أمام النشاط الخاص وسيادة الفوضى الأمنية والعنف في أنحاء مختلفة من البلد وعدم موائمة النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل التي أدت إلى تعطيل شبه كامل للخدمات العامة ، مما أدى إلى حدوث نقص حاد في الإنتاج المحلي وتوقف شبه تام في عملية إعادة الأعمار ، وخلال كل تلك السنوات وبرغم الصعوبات فقد تعايش في الاقتصاد قطاعين متميزين، فإلى جانب القطاع العام كان هناك قطاع خاص حقيقي يوظف (ثلثي اليد العاملة. إلا إن معظم تلك الوظائف كانت في اقتصاد الظل . وفرضت الظروف الجديدة بعد أحداث عام (٢٠٠٣) مزيداً من الفوضى الاقتصادية.

فالأهداف التي أعلنت من جانب سلطة الائتلاف بعد الغزو لم تتحقق فتدهور امن المجتمع وزادت حالات الفقر وتراجع لمؤشرات النمو الاقتصادي وتفاقم حدة بعض المؤشرات كالبطالة والنقص في الطاقة . فضلاً عن أن التحول المتعجل نحو اقتصاد السوق لم يؤد إلى زيادة فاعلية تخصيص الموارد، بل ادى المشاكل إلى تدهور حاد في الطلب المحلي على عناصر الإنتاج مع

إغراق السوق المحلية بالسلع الأجنبية بسبب سياسة الاستيراد المنفلت ، وتدهور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، وظهور أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد مجددا بعد اختفائها بسبب العقوبات الاقتصادية .

وفقد منتجو السلع الزراعية والصناعية قدرتهم على منافسة السلع الأجنبية الرخيصة ، مما أدى إلى منع نمو الاستثمارات الخاصة داخل الاقتصاد ، وبالتالي قلص إمكانية خلق فرص عمل جديدة وتزايد معدلات البطالة. أذ إن طبيعة الاقتصاد الوطني والحال التي وصل إليها زاد من أزمة البطالة في البلد بشكل خطير تعايشت معه معدلات عالية من التضخم لينتج عنها حالة من التضخم الركودي (د. كامل، ٢٠١١، ص١) .

ثانياَ: أنواع البطالة في العراق:

أن ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي ليست حديثة وإنما وجدت منذ العقود الماضية وبأنواعها المختلفة، لكنها تعمقت وتزايدت معدلاتها بعد عام (٢٠٠٣) وما تبعه من تغييرات سياسية انعكست على مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وما تبع ذلك من اختلالات في هيكل الاقتصاد الوطني، وانخفاض معدلات النمو، وزيادة الداخلين إلى سوق العمل نتيجة لاختلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل العراقية ، ومن أهم أنواع البطالة في الاقتصاد الوطني ما يأتي :

أ – **البطالة المقنعة** : تفاقم هذا النوع في النصف الثاني من عقد التسعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين، بعد إن ازدادت موارد الموازنة العامة بشكل كبير لاسيما بعد ثورة أسعار النفط وما صاحبها من خطط تنموية انفجارية شملت معظم القطاعات الاقتصادية، وظهور لمشكلة البطالة ولا سيما في القطاع الزراعي الذي ضم عددا كبيرا من العمالة الفائضة بصورة بطالة مقنعة، فضلا عن ما يسمى بالتعيين المركزي من قبل الحكومة للخريجين من الجامعات والمعاهد في مؤسسات القطاع العام مما خلق نوعا من الضغط الوظيفي نتجت عنه البطالة المقنعة، واستمر هذا النوع في ظل الظروف الجديدة التي يمر بها العراق بعد حل المؤسسات والمشاريع وبعض الوزارات وتوقف عدد من مشاريع القطاع الخاص (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠٩، ص٤٤) .

ب – البطالة الهيكلية : ينتج هذا النوع من عدم توافر عمل للأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه بسبب فشل السياسات التشغيلية وعدم انتظام أسواق العمل وضعف القدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي، وهي تشكل مجموع الاقتصاد العراقي، أي بمعنى إن هذه البطالة ناتجة عن فائض الأيدي غير الفنية والتي تتطلب كفاءات فنية تتلاءم مع طرائق الإنتاج الحديثة، وأصبح شائعا في الاقتصـــاد الوطني نتيجة لعجز الكفاءات الفنية الوطنية عن سد احتياجات سوق الإنتاج، وعدم إمكان القسم الأكبر من العمال على تلبية هذه الاحتياجات بسبب المستوى التعليمي (بريهي، ٢٠١٣، ص١٨٩).

ج–البطالة الدورية : وجد هذا النوع من البطالة في الاقتصاد العراقي منذ عقد التسعينات من العقد الماضي، نتيجة لفرض العقوبات الدولية المفروضة على العراق وتوقف معظم قطاعاته عن العمل الأمر الذي زاد من نسب البطالة إذ سرح عدد كبير من العاملين في قطاعي النفط والزراعة، فضلا عن ضعف قدرة الدولة على توفير فرص الاستثمارات وانهيار سعر صرف الدينار العراقي مما نتج عنه مصاعب أضافية، وبعد عام (٢٠٠٤) ازداد هذا النوع من البطالة للأسباب الواردة فيما تقدم وزادت نسبته عن القرن المنصرم بمعدلات أعلى(د. بنيان و كامل، ٢٠١٣، ص ٤٧) .

د – البطالة الاحتكاكية : يوجد هذا النوع من البطالة في الاقتصاد العراقي منذ زمن وتنجم عن سوء توزيع قوة العمل الذي نجم عنه انخفاض إنتاجية العامل العراقي مقارنة بالدول الأخرى، أي إن إنتاج الفرد أدنى من قدراته وخبراته ومستوى تعليمه (بريهي، ٢٠١٣، ص ١٨٨).

هـ – البطالة المستوردة : وظهر هذا النوع بعد أحداث عام (٢٠٠٣) نتيجة لحصول العمالة غير المحلية على وظائف معينة مما قلل من فرص العمل للعمالة المحلية، فضلا عن انفتاح السوق العراقية على جميع المستوردات دون أي قيود الأمر الذي أوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية الحرفية التي كانت موجودة وأيضا المعامل الصغيرة (د. بنيان و كامل ٢٠١٣، ص ٤٨).

و – البطالة الموسمية : يلازم هذا النوع من البطالة الأحوال المناخية والعادات الاجتماعية، وتظهر في الأنشطة الاقتصادية الموسمية التي يقتصر الإنتاج فيها خلال فصل معين من السنة

كما هو الحال في القطاع الزراعي وبعض الصناعات الاستهلاكية إذ يتعطل الكثير من العمال خلال جزء من السنة(د. عبد الخضر وآخرون، ٢٠١٠، ص ٨٣)

ثالثاَ : تحليل اتجاهات البطالة في الاقتصاد العراقي :

يعد عنصر العمل بمختلف مستوياته أهم عناصر الإنتاج كونه العنصر الوحيد القادر على تحقيق التفاعل بين عناصر الإنتاج لخلق الإنتاج ، وقوة العمل هي الشرط الأساسي في عملية الأعمار والتنمية الاقتصادية والتقدم الشامل في أي دولة، وان تعطل قوة العمل له أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتمثل إنتاجية العامل المحدد الرئيس للقدرة التنافسية في أي اقتصاد، وتتحدد هذه الإنتاجية بالمستوى التعليمي والمهارى وبمدى حداثة الفن الإنتاجي، وكفاءة الإدارة وتطور البنية الأساسية والخدمات المساعدة، لذلك تضع الدولة العراقية مشكلة البطالة وكأنها خارج اطر سياساتها الاقتصادية والاجتماعية . لذا لم يحظ موضوع مؤشرات البطالة في العراق بأي اهتمام حتى بعد أحداث عام (٢٠٠٣) (د. جودة ود. عيسى، ٢٠١٣، ص٦٧-٦٩). ونجد إن معدلات البطالة في العراق بلغت عام (٢٠٠٤) (٢٦.٨ %) ومن هم بعمر العمل والمحدود ما بين ١٥ فما فوق، وتعد نسبة البطالة في هذا العام نسبة كبيرة وخطيرة جدا من مجموع السكان البالغ عددهم (٢٦,٣٤) مليون نسمة .

ويعود السبب إلى شل حركة نشاط الاقتصاد الوطني نتيجة لما خلفته الحروب من تدمير للبنى التحتية وأعمال التخريب ونهب لكافة الممتلكات العامة الأمر الذي بات معه من الصعب مواصلة لنشاط الاقتصاد، فضلا عن الإجراءات التي اتخذتها سلطة والتي منها : (حل الجيش العراقي بالكامل وكافة مؤسساته والذي كان يحتوي على أكثر من (٤٠٠) ألف منتسب اغلبهم من المتطوعين، وحل كافة المؤسسات الأمنية والدوائر المرتبطة برئاسة الجمهورية، إخراج الجهاز الحزبي من درجة عضو فما فوق ومن كافة دوائر الدولة ومؤسساتها، توقف معظم المشروعات الصناعية التي تمتلكها الدولة ويبلغ عددها (١٩٢) شركة عامة كبيرة، حل وزارة الأعلام بكافة هيئاتها، حل هيئة التصنيع العسكري وما يرتبط بها من مؤسسات ودوائر أخرى) والجدول (١) يوضح تطور معدلات البطاله في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

مخطط (١) يبين اجراءات سلطة الائتلاف في العراق

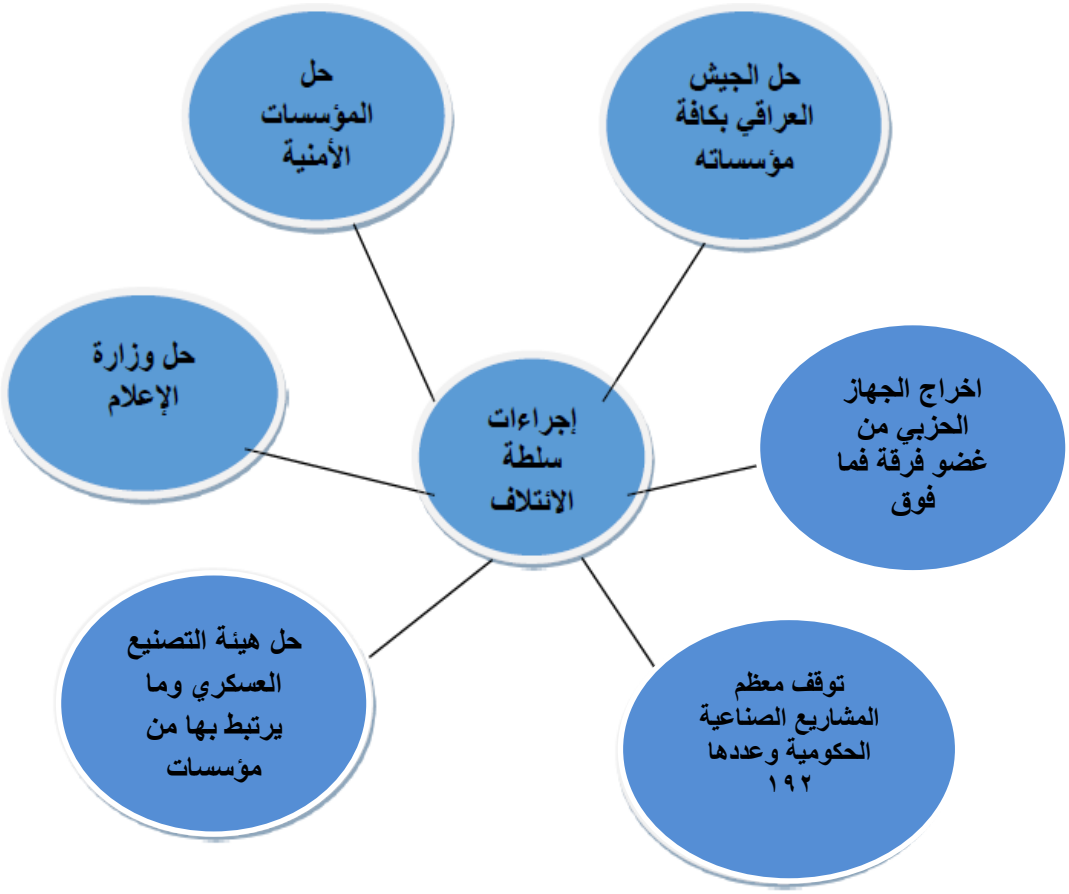

المصدر : الشمري ، مي حمودي عبدالله (٢٠١٣) ، واقع واسباب البطاله في العراق بعد (٢٠٠٣) وسبل معالجتها ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية – كلية بعداد الجامعة ، العدد السابع والثلاثون ، بغداد ، ص ١٤٢ .

جدول (١) معدلات البطاله في العراق للمدة من (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

السنوات	معدلات البطاله %
2004	26.8
2005	17.97
2006	17.50
2007	11.7
2008	15,3
2009	15.1
2010	14.5
2011	12,2
2012	11.92
2013	9.27
2014	10.6
2015	10.72
2016	10,8
2017	13,8
2018	14.7
2019	15.11
2020	16.23

المصدر :

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – قسم التشغيل وبالبطالة للسنوات (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

ثم أخذت هذه المعدلات بالانخفاض التدريجي والبطيء حتى وصلت في عام (٢٠٠٨) إلى (١٥.٣) من مجموع السكان ويأتي هذا الانخفاض في معدلات البطاله الى تنفيذ عمليات الاصلاح الاقتصادي الذي تبنته الدولة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال محاربة الفقر وزيادة حجم النفقات الاستثمارية لغرض التوسع في عمليات الاعمار واعادة البناء .

هكذا واستمرت معدلات البطاله بالتراجع بعد عام ٢٠٠٨ لتصل الى (٩.٢٧) عام ٢٠١٣ ويعود السبب في ذلك التراجع خلال المدة بعد عام ٢٠٠٨ الى اهتمام الحكومة برفع معدلات التشغيل واستيعاب العاطلين عن العمل في القطاع العام فضلا عن تزايد اعداد العماله المهاجره خارج العراق .

الا ان هذا المعدل قد عاود الارتفاع مجددا عام ٢٠١٤ ليصل الى (١٥.٦) بسبب الازمه الماليه الناجمه عن انخفاض اسعار النفط الخام الذي كان لهبوطه الواقع الاكبر على الاقتصاد العراقي ولا سيما على الموازنة العامه الذي ترتب عليه عجز كبير من جانب الايرادات وبالتالي ركود واضح في معظم فعاليات القطاعات الاقتصادية .

وبهذا استمرت معدلات البطاله بالارتفاع خلال الاعوام اللاحقه لعام ٢٠١٤ لتصل الى (١٦,٢٣) عام ٢٠٢٠ ولعل السبب يعود الى ارتفاع هذا المؤشر الى ايقاف الكثير من المشاريع والفعاليات الاقتصادية وسوء الادارة وتفشي ظاهره الفساد والظروف الصحية التي مر بها البلاد فضلا عن المشاكل الصحية المتمثلة بجائحة كورونا مما انعكسا سلبا على واقع سوق العمل في العراق .

رابعا : أنواع البطالة في الاقتصاد العراقي : حسب الجنس والتركيب العمري والحاله العلمية والبيئية ، تتعدد أنواع البطالة في الاقتصاد الوطني والتي من أشهر أنواعها ما يلي :

أ البطالة حسب الجنس :

يبين الجدول (٢) انخفاض معدل البطالة بين الذكور من عام (٢٠٠٤) من (١٣,٤) إلى (١١,٣) عام (٢٠٠٨)، مقابل ارتفاع معدل البطالة للإناث من (١٥,٢) عام (٢٠٠٣) إلى (٢١,٧) عام (٢٠٠٨)، ويرجع السبب في ذلك إلى المزاحمة الكبيرة للذكور على الأعمال

وتفضيل الرجال لمهن عليهم مثل وظائف المجال الأمني، في حين بقيت المجالات الأخرى مفتوحة أمام الإناث . حتى سجلت معدل البطالة للإناث (٢٢,٦) عام (٢٠١٢) و (٢٢,٥) عام (٢٠١٥) ثم انخفضت إلى (٨,٨ و ٣,٩) في العامين (٢٠١٨ – ٢٠١٩) بالترتيب، بينما كان أعلى معدل البطالة للذكور (١٤,٧) عام (٢٠٠٩) و (١٣,٣) عام (٢٠١٧) لتنخفض إلى (٥,٢ و٦,٩) للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على التوالي .

جدول (٢) معدل البطالة بين السكان حسب الجنس في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	الذكور %	الاناث%
2004	13,4	15,2
2005	9,2	8,1
2006	5,1	3.7
2007	9,5	21,2
2008	11,3	21,7
2009	14,7	19,3
2010	12,3	19,1
2011	9,2	2,7
2012	9,9	22,6
2013	8,2	22,2
2014	8,5	21,9
2015	8,5	22,5
2016	8,5	22,2
2017	13,3	15,5
2018	9,3	8,8
2019	5,2	3.9
2020	6,9	4,3

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، (سنوات متعددة، مسح التشغيل والبطالة، بغداد، صفحات متعددة

ب البطالة حسب التركيب العمري :

تتركز أهمية التعرف على التركيبة العمرية للعاطلين في رسم السياسة السكانية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، للحد من البطالة بين الفئات العمرية الأكثر تضررا ويوضح الجدول (٣) والذي ينحسر على العام (٢٠٠٤) وذلك لعدم تمكن الباحثان من الحصول على البيانات المطلوبة من الدوائر المعنية بذلك، اذ نلاحظ إن اعلى معدلات البطالة تتمركز في الفئة العمرية

(١٥–١٩) سنة و(٢٤–٢٠) سنة ويعود ذلك إلى تسرب الفئة العمرية (١٥ – ١٩) من المدارس وعدم حصولهم على وظائف تتناسب ومؤهلاتهم أما السبب للفئة العمرية (٢٠ – ٢٤) سنة و (٢٥ – ٢٩) سنة يعود إلى كون غالبيتهم من خريجي المرحلة الإعدادية والمعاهد والجامعات وهؤلاء يطلبون المهن التي تتلاءم مع اختصاصاتهم ولا سيما في القطاع العام، وكذلك الحال لبطالة الفئات العمرية (٣٠–٣٤) سنة و (٣٩–٣٥ سنة . أما الفئة العمرية (٤٠–٤٤) سنة و (٤٥) – فأكثر فان تركز البطالة فيها اقل مقارنة بالفئات العمرية السابقة ويرجع السبب إلى أنهم كانوا يعملون في مشاريع مؤقتة، أو عدم قدرتهم على العمل الشاق ويعملون لحسابهم الخاص، فضلا عن عدم قدرة الاقتصاد الوطني على توفير فرص العمل التي تستوعب إعدادهم .

جدول (٣) معدلات البطالة حسب التركيبة العمرية في العراق للمدة (٢٠٠٤)%

الفئات العمرية	اناث وذكور%
15- 19	24,5
20- 24	17,5
25- 29	13,9
30- 34	9,3
35 - 39	7,0
40- 44	3,5
45- 49	4,0
50- 54	5,6
55- 59	5,5
60- 64	2,9
60 - فأكثر	6,4

المصدر : (١) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي سنوات متعددة، تقرير مسح التشغيل والبطالة لسنوات متعددة، بغداد

ج البطالة حسب الحالة العلمية :

إن معرفة التركيبة العلمية للعمالة والعاطلين يعد أمرا ضروريا لمعرفة مدى تناسب مخرجات التعليم مع مدخلات سوق العمل والمعروف انه كلما زادت درجة تعليم الشخص زادت معه فرصة الحصول على العمل المناسب، إلا إن هذا الأمر لا ينطر وهذا ما يبينه الجدول (٤)، إذ بلغت (١٢.٢) عام (٢٠٠٤) بعدما كانت عام (٢٠٠٣) (٥٥,٤٨)، أما حملة شهادة البكالوريوس فقد

ارتفعت من (١٢.٤٥) عام (٢٠٠٣) إلى (١٤,٣) عام (٢٠٠٨)، وحملة الماجستير سجلت معدل (٣.٧) عام (٢٠٠٨) ، وكذا الحال نجد إن حملة الدبلوم العالي ارتفعت أيضا من (٠.٤٧) عام (٢٠٠٣) إلى (٦,٥) عام (٢٠٠٨) . وهذا الارتفاع في معدلات البطالة في هذه التركيبات العلمية يرجع إلى صعوبة الحصول على فرصة عمل لانعدام التوافق بين مخرجات ومدخلات النظام التعليمي

جدول (٤) معدلات البطالة حسب الحالة العلمية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)%

الحاله العلمية	2004	2008
الابتدائية	55,48	12,2
المتوسطة	13,84	10,4
الاعدادية	8,09	12,2
دبلوم	9,93	13,4
بكالوريوس	12,45	14,3
دبلوم عالي	0,47	6,5
ماجستير	-	3,7
دكتوراه	-_	0,0

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، سنوات متعددة، تقرير مسح التشغيل والبطالة لسنوات متعددة، بغداد

د البطالة حسب البيئة :

تتباين معدلات البطالة في البلاد بحسب المعايير المستخدمة كالتباين البيئي ريف – حضر والمناطقي الذي يشير إلى عدم المساواة بين المناطق مما يخلق تفاوتاً خطيراً كما تتباين بحسب التحصيل الدراسي والفئات العمرية ويمكن ملاحظة اختلال النسب لسنوات مختارة بسبب عدم توافر الاحصاءات وبحسب ما يظهره الجدول (٥) في أدناه، ففي الحضر انخفض معدلها من (١٥,٢) عام (٢٠٠٨) إلى (١١.٥) عام (٢٠١٦) وهذه النسب تجمع (الإناث والذكور، وفي الريف انخفضت من (١٨.٥) عام (٢٠٠٨) إلى (٨٨) عام (٢٠١٦) وهي تجمع (الإناث والذكور) أيضا

جدول (٥)

معدلات البطالة في العراق مقارنة بالمعدل العام حسب البيئة للسنوات (٢٠٠٨-٢٠١٦) %

السنوات	الحضر	الريف	معدل البطالة الكلي
	مجموع الذكور والاناث	مجموع الذكور والاناث	
2008	15,2	18,5	15,34
2012	13,4	8,4	21,8
2014	11,5	8,1	19,6
2016	11,5	8,8	20,3

المصدر (١) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، (٢٠٠٨) ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنوات (٢٠٠٨ – ٢٠١٢ – ٢٠١٤ – ٢٠١٦)

خامساً : أثار البطالة على الاقتصاد العراقي والحلول المقترحة :

تعد البطالة من اكبر التحديات التي تواجه المجتمعات في الدول النامية ومنها العراق وذلك لما تخلفه من أثار سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني والمجتمع برمته، إذ تعد محور مشاكل وأزمات للمجتمع مثل العنف والجريمة ...الخ، كما تعتبر القيد المطوق والمحدد لحلقة الفقر في البلاد (الربيعي، ٢٠٠٨، ص ٣٦)

ومن أهم الآثار الناجمة عن البطالة في العراق ما يلي(الشمري، ٢٠١٣، ص ١٤٤-١٤٥، البرنامج الإنمائي www.progar.org) :

- فقدان الأمن الاقتصادي للفرد والمجتمع إذ يفقد العامل دخله وهذا يعرضه وأسرته للفقر والحرمان .
- يؤدي البطالة إلى إهدار قيمة العامل البشري وخسارة في قيمة الناتج القومي الإجمالي لأنها تسبب الهدر في الموارد البشرية
- تعزز البطالة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة

- تعمل البطالة على خفض مستويات الأجور نتيجة قبول العاطلين عن العمل الأجر الأدنى من الأجر السائد للحصول على عمل مما يؤدي إلى عدم التوازن بين الأجور والأسعار والمعيشة
- تؤدي البطالة إلى معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب ما تولده من حرمان ومعاناة قد تدفع بالفرد إلى تعاطي المخدرات والخمور مما يؤدي إلى ممارسة أنواع العنف والجريمة، إذ أوضحت دراسة للأمم المتحدة أجريت قريبا بان (٨٥%) من المتهمين بجرائم متنوعة هم من الشباب العاطلين ضمن الفئة العمرية (١٠-٢٤) سنة .
- تعمل البطالة ولا سيما بين أصحاب المؤهلات العالية إلى هجرة العديد منهم إلى الخارج بحثا عن العمل، وهذا يعد تبديد للكفاءات العلمية المحلية والتي تكون لازمة لعملية تطوير الاقتصاد الوطني (د. عبد الخضر وآخرون، ٢٠١٠، ص ٨٧-٨٨)
- وضع شريحة من السكان النشطين اقتصاديا خارج العملية الاقتصادية، وهذا بحد ذاته يعد تبديد لأحد مصادر الثروة في العراق والتي بالإمكان استغلالها في عملية التنمية وتطوير الاقتصاد العراقي .
- إن وجود البطالة في الاقتصاد العراقي أفضى إلى تعميق ظاهرة الركود الاقتصادي، مما شكل عبئا ثقيلا على كاهل الطبقات الكادحة.

المبحث الثالث

سبل معالجة البطالة في الاقتصاد العراق

نظرا لحجم وطبيعة مشكلة البطالة في العراق كونها مشكلة هيكلية ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق، وان وضع الحلول والمعالجات يجب إن تقوم بالاستناد إلى المبدأ الاتي "إن النظرة العلمية والشمولية لواقع العراق والمعالجات بشكل متوازن وبما يحقق نقلة نوعية في حل غالبية المشاكل الاقتصادية في العراق"، ومن أهم الخطوات الواجب اتخاذها لمعالجة مشكلة البطالة المتجذرة في الاقتصاد العراقي (د . عبد الخضر، ٢٠١٠، ص ٨٨)

أ- توجيه نسبة كبيرة من التخصيصات الاستثمارية لدعم القطاعات السلعية الأساسية لا سيما الزراعة والصناعة ومشروعات البنى التحتية والكهرباء والمياه لفتح فرص عمل جديدة أمام العاطلين .

ب – تبني استراتيجية تتسم بالشمولية للنظام الاقتصادي غايتها تنويع مصادر الدخل القومي وتحقيق الاستفادة القصوى لما يملكه العراق من ثروات نفطية .

ج – الشروع بعملية الخصخصة وفقا لإجراءات علمية مدروسة ومحددة باختيار المشاريع الصناعية المعطلة حاليا وبطريقة تؤدي إلى أعادة تشغيلها واستيعاب العاطلين وتخصيص نسبة من ملكية كل مشروع يتم خصصته للعاملين فيه (حسان، ٢٠١٢، ص٧٧).

د- تشجيع المشاريع التي تعتمد على نظم أنتاج كثيفة العمل قليلة رأس المال التي يمكن أن تساهم في استيعاب أعداد اكبر من العاملين وباستخدام رؤوس الأموال القليلة، ويمكن القيام بذلك من خلال تشجيع النظام المصرفي الخاص على منح القروض الميسرة لهذا النوع من المشاريع .

و – تشجيع القطاع الزراعي الذي يتميز بقدرته على استيعاب الأيدي العاملة الفائضة لا سيما في المجتمع الريفي

ومن أهم الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك :

- توفير رؤوس الأموال المطلوبة سواء عن طريق القروض أو الاستثمار
- توفير الأسمدة والحبوب
- زيادة أسعار شراء المنتجات الزراعية من الفلاحين
- تشجيع الفلاحين على زيادة الإنتاج الحيواني بطريقة منظمة .
- تشجيع التعاونيات الزراعية من اجل استغلال الأراضي الزراعية
- إعادة النظر بقوانين التقاعد العامة .
- التسريع في عمليات إعادة أعمار القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية التي دمرتها الحروب والذي من شأنه خلق فرص عمل جديدة تسهم في سحب العاطلين وبالنتيجة خفض نسبة البطالة في العراق .
- دعم القطاع الخاص من اجل خلق المنافسة المشروعة مع القطاع العام خدمة لدعم الاقتصاد الوطني بشكل عام ولجذب المزيد من الأيدي العاملة العاطلة .
- ضرورة تشجيع التوزيع النسبي لعوامل الإنتاج والموارد وتحديد النمط أو المسار التنموي بحيث يتم بموجب ذلك تبني استراتيجية تنموية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل، وهذا يتطلب تعزيز التشابكات والروابط الأمامية والخلفية بين الصناعات والقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- تحسين المناخ الاستثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لخلق فرص العمل للخريجين وحسب مؤهلاتهم العلمية
- أعداد المناهج في المؤسسات العلمية والبحثية والأكاديمية والتوفيق بين العمل العلمي والبحثي والصناعي، وحسب ما تحتاجه سوق العمل من ملاكات ومتخصصين للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية .
- الاهتمام بالتعليم المهني والتقني بما يعزز مهارات الخريجين ويلبي احتياجات سوق العمل.
- الاهتمام بالطبقات الكادحة ودورها في إعادة البناء والمشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية، والتأكيد على دورها في بناء المجتمع العراقي .

- التأكيد على تفعيل وهيكلة بناء شبكة الضمان الاجتماعي وتقديم الإعانات المالية في حالات البطالة والعجز والشيخوخة بما يؤمن الدخل الكافي والرعاية التي تسمح بالارتقاء بنوعية الحياة في البلاد .
- وضع خطة متكاملة لتنمية وتطوير الصناعات الثانوية وتخصيص موارد مالية كافية للنهوض بها بغية تهيئتها لاستيعاب العديد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل (د. عبد الخضر وآخرون، ٢٠١٠، ص ٨٩-٩٠)
- مكافحة الفساد الإداري والمالي في مرافق الدولة كافة والعمل على محاسبة المخالفين، وذلك من اجل العمل على تقدم ونمو الاقتصاد العراقي وبدوره سوف تنتعش القطاعات الاقتصادية كافة ومن ثم توفير فرص عمل جديدة للعاطلين من خلال تشغيل المشاريع الإنتاجية .
- إعادة النظر في مسألة التوظيف وان يكون حسب الكفاءة والخبرة والشهادة، لا على أساس المحسوبية والولاء للأحزاب السياسية.
- الاستثمار في التعليم الإنتاجي إذ يكون فيه من الضروري البدء بإنشاء عدد من الحاضنات التقنية في الجامعات والمعاهد التقنية في تخصصات كثيرة ومتنوعة لمواكبة التطور الحاصل في العالم ولاستيعاب الأفراد العاطلين وإدخالهم بعد ذلك لسوق العمل المحلية(د. التميمي، ٢٠٠٩، ص ١٢).
- اقتراح سياسة اقتصادية تقوم على تحقيق التوسع الراسي للطاقة الإنتاجية، وما يضاف إليها سنويا فضلا عن إتباع النظام المقترح تنفيذه في قطاعات معينة قبل تطبيقه في قطاع الصناعة التحويلية بعدة أشهر، والانتقال إلى نظام جديد في تشغيل الطاقة الإنتاجية القائمة في الصناعات التحويلية تدريجيا طبقا لقواعد اقتصادية معينة، والقيام بتخفيض إنشاء المصانع الجديدة على أساس إتباعها (النظام المقترح وتطبيقه منذ بدؤها الإنتاج، يضاف إلى كل ذلك رفع سن التقاعد إلى سن التاسعة والستين سنة (د. حسين، ، ٢٠١٢ ، ص ١٠١-١٠٢) .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات أهمها :

١- البطالة ظاهرة مركبة اقتصادية – اجتماعية نظرا لان أثارها تصيب الاقتصاد والمجتمع في إن واحد .

٢- تعد مشكلة البطالة ذات تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني لأنها تعمل على تعميق ظاهرة الركود الاقتصادي في البلاد .

٣- تؤثر البطالة سلبا على مسارات الدخل القومي بسبب عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية، مما يجعل بعض القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني ستكون معطلة .

٤- للبطالة تأثيرات على المجتمع العراقي إذ عززت الاستقرار الاجتماعي والانحدار بالشباب إلى هاوية الجريمة والتعاطي للخمور والمخدرات

٥-تعمل البطالة على تعميق ظاهرة الفقر وجعلها حلقة مفرغة تحيط بالمجتمع وتؤثر بشكل مباشر على فئة السكان النشطين اقتصاديا

ثانيا : التوصيات : توصل الباحثان الى جملة من التوصيات

١ – إعادة النظر في النظام الاقتصادي وبشكل كامل كي يتناسب مع التطورات الاقتصادية.

٢ – أصلاح نظام التعليم وضبط التجارة وإصلاح السياسة المالية ، منح القروض الميسرة والصغيرة والاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣- تنويع الاقتصاد وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي ودعم القطاع الخاص هي إجراءات كفيلة بالحد من البطالة في الأجل القصير مع إمكانية القضاء عليها في الأجل الطويل.

المصادر

١- الاشوح، زينب صالح (٢٠٠٣)، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة، الطبعة (٣)، القاهرة، مصر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع .

٢- بريهي، فارس كريم (٢٠١٣) إشكالية البطالة وسبل معالجتها في العراق – دراسة تحليلية من نواحي اقتصادية واجتماعية، بحث مقدم إلى : المؤتمر المنعقد في كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة القادسية، القادسية

٣- بنيان، حسام الدين زكيو كامل، ميادة رشيد، (٢٠١٣)، تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، بحث

٤- تيشوري، عبد الرحمن، (٢٠٠٥)، البطالة – المفهوم – تكلفة – حلول، بحث منشور في : مجلة الحوار المتمدن، العدد (١٣٣٤) ، دمشق، سوريا، الحوار المتمدن، وعلى الموقع الالكتروني : http://www.ahewar.org .

٥- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – مديرية الإحصاء الاجتماعي – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، (٢٠٠٤) ، نتائج مسح التشغيل والبطالة / المرحلة الثانية ، النصف الأول لسنة (٢٠٠٤) ، بغداد .

٦- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي سنوات متعددة، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة، بغداد

٧- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، سنوات متعددة)، مسح التشغيل والبطالة بغداد

٨- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، (٢٠٠٧) ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦، بغداد .

٩- جودة، ندوة هلال ود عيسى، رجاء عبدالله، (٢٠١٣)، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية – جامعة القادسية، المجلد (١٢)، العدد (٣) القادسية .

١٠- حسان، ظافر طاهر، (٢٠١٢)، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي – مشكلة البطالة وإمكانية حلها، بحث منشور في – جامعة بغداد، العدد ٥٢، بغداد

١١- حويتي، د. احمد وآخرون، (١٩٩٨) علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، بحث مقدم إلى : أكاديمية نايف للعلوم العربية والأمنية، الرياض، السعودية
١٢- الخضري، سعيد، (١٩٨٩)، أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية، الطبعة (٢)، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.
١٣- الدباغ، بشير والجرمود، عبد الجبار، (٢٠٠٣)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع .
١٤- الراوي، احمد، عمر، (٢٠٠٩)، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام (٢٠٠٣)، بغداد، دار الدكتور للعلوم .
١٥- الربيعي فلاح خلف، (٢٠٠٨)، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق، بحث منشور في : مجلة الحوار المتمدن، العدد (٢٢٥٤) ، دمشق، سوريا.
١٦- زكي ، رمزي،(١٩٧٧)، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب عالم المعرفة، الطبعة (٢)، القاهرة، مصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
١٧- الزهيري، علياء عبد الرضا عباس (٢٠٠٦)، البطالة والعائلة في ظروف الاحتلال – دراسة ميدانية ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، بغداد
١٨- السوداني، أسيل حسين كاظم، (٢٠١٠)، دور الزكاة في التصدي لظاهرة الفقر والبطالة في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى : كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، بغداد .
١٩- الشمري، مي حمودي عبدالله، (٢٠١٣)، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام وسبل معالجتها، بحث منشور في : مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية،
٢٠- صالح، عباس (٢٠٠٤)، العولمة وآثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، الطبعة (د)، القاهرة، مصر، مؤسسة شباب الجامعة .
٢١- عبد الحليم، نماد، (١٩٩٧)، البطالة والتسول بين السنة النبوية الشريفة والقوانين الوضعية المعاصرة، بحث منشور في : مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت، المجلد (١٢)، العدد (٣١)، الكويت .
٢٢- عبد الخضر، حنان وآخرون، (٢٠١٠)، البطالة في الاقتصاد العراقي – الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، بحث منشور في : مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة الكوفة، العدد (١٦) الكوفة

٢٣- عبد الرضا، نبيل جعفر،، (٢٠١٢)، البطالة في العراق – الأسباب والنتائج والمعالجات، بحث منشور في مجلة الحوار المتمدن العدد (٣٧١١)، دمشق، سوريا، الحوار المتمدن، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=305238

٢٤- عبدالله، نداء حسين، (٢٠٠٦)، واقع البطالة في العراق، بحث مقدم إلى: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية – كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدبلوم العالي في الإحصاءات التطبيقية، بغداد

٢٥- العبيدي، سعيد علي محمد، (٢٠٠٤)، الاقتصاد الإسلامي، الانبار، جامعة الانبار .

٢٦- عجوه، عاطف عبد الفتاح، (١٩٨٥)، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، بحث مقدم إلى : المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الرياض، الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٧- العيساوي، كاظم جاسم والوادي، محمد، (٢٠٠٠)، الاقتصاد الكلي – تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، عمان الأردن، دار المستقبل للنشر والتوزيع

٢٨- فرج سكنه جهيه، (٢٠١٣)، أسباب ومصادر البطالة في البصرة للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١١، بحث منشور في : مجلة الغري و

٢٩- مهدي، صائب حسن، (٢٠١٠)، البطالة في الدول العربية – الواقع والأسباب في ظل عالم متغير، بحث منشور في : مجلة القاسية للعلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة القادسية، المجلد (١٢)، العدد (٣) القادسية .

٣٠- مهنا، عبد العزيز (١٩٥٠)، البطالة والعمالة الكاملة، بدون طبعة، القاهرة، مصر، مكتبة الانجلو المصرية

٣١- الوحيلي، حيدر علي جبر (٢٠١٦)، مشكلة البطالة في محافظة البصرة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢) – نتائجها وسبل حلها بحث منشور في مجلة آداب البصرة – جامعة البصرة، البصرة .

٣٢- وزارة المالية، العراق، (٢٠٠٦)، الموازنة العامة لعام (٢٠٠٦)، بغداد .